الفيدرالية والديمقراطية

الدكتور

سعدي كريم سلمان(*)

المقدمة:

بات الاتفاق شبه التام على إن الديمقراطية هي الحل الإنساني الأكثر ترجيحا ونجاحا حتى الآن للمشكلات السياسية للحياة الاجتماعية ومن ثم تعاظم الاهتمام بها واتسع نطاق المطالبة بتحقيقها في كل المجتمعات والأوساط ولو لأسباب وأهداف متنوعة بقدر ما هي متباينة إن لم تكن متعارضة ومتقاطعة .

فأصبحت الديمقراطية في عالمنا المعاصر مطلبا عاما في بعض المجتمعات وأصبحت هناك حركة تكاد أن تكون عالمية النطاق تهدف إلى "دمقرطة" النظم السياسية فرضت نفسها على العديد من البلدان خارج نطاق النظم الغربية[1]. وذلك لكون الديمقراطية أثبتت قدرتها النسبية على إدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح في إطار الجماعة الواحدة" أو بين الجماعات المتعددة داخل الدولة وسمحت بالاستقرار السياسي في البلدان التي اتخذت من الديمقراطية نظاما للحكم ومنهجا رسميا وأهليا لإدارة الشؤون العامة[2].

وإذا كانت الديمقراطية قد أثبتت نجاعتها بإيجاد الحلول للمشاكل التي يثيرها الانفراد بالسلطة واختلاف الرأي والمصالح داخل الجماعة والمجتمعات المختلفة فان الفيدرالية وعبر مختلف تطبيقاتها الحقيقية قدمت هي الأخرى الكثير من الحلول للمشاكل التي يثيرها التنوع والتعدد القومي والاثني في تلك الدول من خلال قيامها

(*)استاذ العلوم السياسية- جامعة بغداد

[1] علي عباس مراد: بناء الدولة العراقية الحديثة: عدالة التأسيس وتأسيس العدالة. جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، د.ت، ص٩-١٠.

[2] علي خليفة الكواري (محررا) : مدخل للانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٧-٨.

بتوزيع وتعدد مركز اتخاذ القرار على أسس ديمقراطية. فنجاح الفيدرالية وضمان الديمقراطية كلاهما يعتمدان على وجود دستور ينظم العلاقة بين السلطات ويجعل الشعب مصدر السلطة ويسمح بالتعددية والمشاركة الحقيقية للشعب في إدارة شؤونه فضلا عن ضمانه للحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة في الدولة. ومن هنا فان العلاقة بين الفيدرالية وجوهر المعاني الديمقراطية قد تكون متلازمة. بكلمة أوضح إن قيم الديمقراطية قد لا تقتضي إقامة الفيدرالية غير إن قيم الفيدرالية تقتضي وجود الديمقراطية. ففي الدولة التي لا تعاني من تنوع قومي واثني يمكن إقامة الديمقراطية دون الفيدرالية أما في الدولة التي تتميز بالتنوع المجتمعي وعدم تجانسها القومي والاثني فان الفيدرالية ستكون الضمان لتحقيق الديمقراطية بل سر نجاحها.

وتنطلق هذه الدراسة في محاولة لبيان العلاقة بين الفيدرالية والديمقراطية من خلال ثلاث محاور:

١- الفيدرالية والدستورية.
٢- الفيدرالية وتأمين الديمقراطية.
٣- الفيدرالية وحكم الأغلبية.

أولا: الفيدرالية والدستورية

كانت الديمقراطية وما تزال معرض تفسيرات واجتهادات عديدة كما خضع مفهومها للتطور التاريخي فهي ليست مفهوما جامدا لان التعبير عنها يتخذ إشكالا وصورا متعددة لدى كل شعب أو حضارة أو جماعة سياسية مما يعني وجود خصوصيات في تصور الحكم الديمقراطي والتعبير عنه غير إن تلك الخصوصية لا تمنع من وجود فهم إنساني مشترك لها وتطور هذا الفهم عبر التاريخ وأصبح من ثوابت الفكر الإنساني[٣]. ولعل من أهم تلك الثوابت أن يقام الحكم على أساس سلطة الشعب يمارسها عبر نواب يختارهم عن طريق

[٣] رياض عزيز هادي: "الديمقراطية بين العالمية والخصوصية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان، ٨ و ٩، آب ١٩٩٥، ص١٧.

انتخابات حرة مما يجعل الحكم يقوم على رضا المحكومين. ويكون الحكم للأغلبية المتأتية عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية مع احترام حقوق الأقليات المصانة بالقانون والمؤسسات الدستورية والملزمة للسلطة الحاكمة[٤]. وان يكون القانون هو السيد في العلاقات الاجتماعية والكل متساوون أمامه. ولكي يكون القانون كذلك لابد من قيام سلطة قضائية منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية[٥]. وان يكون للدولة دستور ترتكز عليه الديمقراطية باعتباره البيان الرسمي الذي يحدد موجبات الحكم الأساسية والقيود المفروضة عليه وبين مؤسسات الحكم وصلاحياتها[٦]. كما لا تقوم الديمقراطية إلا بوجود التعددية السياسية التي تحتم وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة والتنافس المفتوح بينها دون أية قيود سوى القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على الاحتكام للناخبين عبر صناديق الاقتراع وفتح الإمكانية الحقيقة لاستبدال فئة حاكمة بأخرى بالوسائل السلمية[٧].

وبقدر تعلق الأمر بالفيدرالية فإنها تعني في مدلولها الواسع. ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المميزة نحو المجتمع بحركة تفضي إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين بين الحرص على ذاتيتهما وبين السعي إلى تنظيم جماعي يشملهما. وتلجأ الدول ذات التنوع القومي والاثني من اجل تحقيق الاستقرار والثبات والتضامن بين أفراد المجتمع إلى اتخاذ شكل الاتحاد المركزي (الفيدرالي) الذي يتكون من عدد من الأقاليم تندمج معا وتنشأ دولة واحدة تفنى بموجبها الشخصية الدولية للولايات والأقاليم الأعضاء. بكلمة أخرى إن الدولة الفيدرالية تشكل نظاما قانونيا مركبا له خصائصه من الناحيتين الداخلية

---

[٤] سعيد زيداني: "إطلالة على الديمقراطية الليبرالية" المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٣٥، ١٩٩٠، ص١١.

[٥] هشام الشاوي: مقدمة في علم السياسة. مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، د.ت، ص ١١٠-١١٣.

[٦] إحسان حميد المفرجي وآخرون: النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق. مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٣٩.

[٧] غسان سلامة: "حالة التعددية السياسية في المشرق العربي" ضمن كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩، ص ٢٩٦.

والخارجية. إذ تتكون الدولة من عدد من الأقاليم تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية (المركزية)، وللدولة الاتحادية حكومة تسمى بالحكومة المركزية ولها سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية) مع احتفاظ الأقاليم الأعضاء في الاتحاد بحكوماتها المحلية والتي لها أيضا سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويتم توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية الأعضاء في الاتحاد بواسطة الدستور الاتحادي[٨].

ويلتزم الجميع بما يمليه عليهم الدستور وما تسنه السلطات المركزية. ومن الناحية الخارجية تقرر الشخصية الدولية للدولة الاتحادية فقط وفي الاتحاد الفيدرالي لا تستقر السيادة في السلطة المركزية ولا في الأقاليم الأعضاء كما أنها ليست مجزأة بينهما إذ إن السيادة واحدة ولا يمكن تجزئتها ولكن ممارسة صلاحيات السلطة يمكن توزيعها على عدد من الهيئات فالسيادة تستقر في الدولة[٩]. ويحدد الدستور الاتحادي اختصاصات كل من الهيئات الاتحادية وهيئات الأقاليم. وفي النظام الفيدرالي ليس لسلطات الأقاليم حق إبطال القرارات التي لا تروق لها والتي تتخذها السلطات الفيدرالية المركزية، بل في حالة الخلاف يتم اللجوء والاحتكام إلى القضاء عبر المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الاتحادية العليا.

ويبدو مما تقدم إن الدستورية تشكل احد أهم الركائز التي تقوم عليها الفيدرالية وذلك بقدر ما يقوم الدستور بتحديد صلاحيات كل من المركز والأطراف علاوة عن كونه الضامن للحقوق والحريات العامة وفي هذا الجانب تلتقي الفيدرالية مع الديمقراطية فالفيدرالية يمكن أن تقدم حلولا للمشاكل التي يثيرها التنوع في المجتمع مع ضمان وحدته حيث أنها تسمح للجميع بالمشاركة بعملية اتخاذ القرار والتعبير عن طموحاتهم وأهدافهم وهي بذلك تقدم حلا ديمقراطيا للعلاقات الوطنية. وربما تتوضح العلاقة بين الفيدرالية والديمقراطية

---

[٨] إحسان حميد المفرجي وآخرون: النظرية العامة في القانون الدستوري. مصدر سابق، ص ١٠٤ وما بعدها.

[٩] نفس المصدر: ص ١١٠. وما بعدها.

بشكل أفضل من خلال النماذج الخاصة بالأنظمة الفيدرالية في إدارة الحياة السياسية والتي جميعها تقوم على التوزيع الأفقي للسلطة ونبذ هرمية ذلك التوزيع الذي يعتمد عليه مركزية السلطة. وبذلك تغيب علاقة السيد بالمسود نظرا لانعدام السيد الذي يمتلك سلطة إعطاء الكلمة الأخيرة الحاسمة بشكل سلطوي لانعدام هرمية السلطة في النظام الفيدرالي فالمفاوضات وليس الأمر الاتفاق وليس الطاعة هي التي يحتمل أن تسود التفاعلات في المجال السياسي حيث تميل العلاقات إلى أن تأخذ شكل العلاقات بين متساويين ولهذا من المحتمل أن تفرض الأشكال التعاقدية في السياسة على الأنماط الهرمية في التفاعل السياسي مما يوفر ذلك مناخا من الاحترام والثقة بين الفاعلين السياسيين والمؤسسات الدستورية وبذلك تبدو الفيدرالية مكمل نموذجي تقريبا لمؤسسات الديمقراطية التعددية.

فضلا عن ذلك تبدو أهمية الفيدرالية في حل الصراعات والمساهمة في الاندماج السياسي. إذ تمكن الفيدرالية باحتمالية كبيرة حل المشاكل القومية والاثنية واللغوية والعرقية ذلك كون جوهرها يكمن في إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين المشاركين في الحياة السياسية وبذلك توفر العديد من الخيارات لتنظيم السياسة وخلق علاقات ملائمة وهي بذلك تساعد على تطبيق الديمقراطية تطبيقا واسعا على مساحات واسعة خصوصا من ناحية المشاركة السياسية حيث تنظم الدولة على وفق وحدات سياسية اصغر مما يساعد على الوضوح في عملها وتعزيز المشاركة لأوسع عدد من أفراد الشعب.

ثانيا: الفيدرالية وتامين الديمقراطية

إن الفيدرالية بامكانها تامين الديمقراطية والحرية كما بامكانها أن تدفع نحو الوحدة السياسية من خلال التعدد داخل الوحدة واحترام محيط المركز بقدر احترام المركز ذاته. وبهذا تكون الفيدرالية نقيض المركزية والإشكال الهرمية في الحكم فهي داعمة ومتفهمة للتنوع والتعددية إذ تعتمد التنسيق

الطوعي في عملية صنع القرار بطريقة لا مركزية[١٠]. وإذا كان من الأسس الهامة والتي يجب توفرها لقيام الديمقراطية هو الاعتراف بالآخر ليس كوجود مادي بل كمساوي في الحقوق والواجبات فلا ديمقراطية تقوم على إبعاد الآخر وعدم الاعتراف به كمساوي للانا. ويبدو أن المجتمعات التي تتنوع ديموغرافيا رغم وحدتها الجغرافية تشعر بالحاجة إلى تعددية محلية بالحكم إلى جانب الحكم المركزي في عاصمتها. وفي الأنظمة الفيدرالية المطبقة في العديد من دول العالم نلاحظ هناك تنوع كبير في أنماط الظروف الاجتماعية والتي تم استيعابها عبر مؤسسات النظام الفيدرالي بحيث حاولت كل هذه الأنظمة المزج بين عناصر الحكم الذاتي المستقل للوحدات المكونة للفيدرالية في شؤون معينة وحكم مشترك مهيمن في شؤون أخرى من اجل التوفيق بين الرغبات لكل من التنوع المميز والعمل الموحد. وهذا التنوع في الظروف الاجتماعية أوجد تنوع الفيدراليات المطبقة التي تختلف من تجربة إلى أخرى بحيث يصح القول انه لا مجال لاستنساخ نظام فيدرالي معين وتطبيقه في دولة أخرى فكل نظام فيدرالي يجب أن يراعي خصوصية المجتمع وظروف البلد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبذلك يمكن القول انه لا يوجد شكل نموذجي واحد للنظام الفيدرالي قابل للتطبيق في كل مكان[١١]. وهنا تلتقي الفيدرالية مع الديمقراطية فمثلما يجب أن تراعي الديمقراطية في التطبيق ظروف كل مجتمع وتنوعه ودرجة تطوره كذلك الحال بالنسبة للفيدرالية غير إن ذلك لا يمنع من وجود فهم عام مشترك لكل من الديمقراطية والفيدرالية رغم خصوصية التطبيق. فمراعاة الخصوصية يجب أن لا تتجاوز الأسس العامة لكل من الفيدرالية والديمقراطية، وإذا كان حكم الشعب وسيادة القانون وفصل السلطات ووجود دستور يكفل الحقوق والحريات العامة وإقرار التعددية السياسية هي مفاهيم مشتركة لكل نظام ديمقراطي، فان الاعتراف بالآخر ومراعاة خصوصيته وتوزيع السلطة أفقيا أي الأخذ

---

[١٠] محمد هماوندي: الفيدرالية والديمقراطية للعراق. دار فارس للطباعة، اربيل، ٢٠٠٢. ص ١٧٥.

[١١] رونالد ل. واتس! نظمة الفيدراليةمنتدى ا تحادات الفيدرالية. وتاوا، كندا، ٢٠٠٦، ص ١٤٨.

باللامركزية السياسية ووجود دستور يحدد صلاحيات كل من المركز والأطراف هي من المفاهيم المشتركة لكل نظام فيدرالي. وبذلك يكون مثل هذا النظام صمام أمان ضد قيام الدكتاتورية والحكم الفردي طالما تكون اختصاصات السلطة موزعة بين المركز والأقاليم. فالفيدرالية تقوم على الأقل بتفتيت الدكتاتورية واحتكار صنع القرار في الدولة بيد فرد أو أقلية، وهي بذلك تشكل عاملا أساسيا لتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين في الدولة لهذا نجد الفقيه "بيردو" يذهب إلى التأكيد على إن الحرية توجد في معنى الفيدرالية حيث يقول (في اصل فكرة اللامركزية يوجد اعتراف بحرية الهيئة التي تنتفع منها وهي الحرية التي تنص قانونا بمقدور الهيئة على أن تضع بنفسها القواعد التي تسري عليها)[١٢]. فالهيئات اللامركزية (الأقاليم) سوف تجد نفسها تملك قدرا اكبر من الحرية لوضع القوانين التي تعبر عن حاجاتها المحلية دون أن تكون تلك القوانين مفروضة عليها من الإدارة المركزية.

وبقدر ما تكون المركزية قرين الدكتاتورية نجد هناك من يؤكد على انه من المحال أن تتفق الفيدرالية مع الدكتاتورية وانه لا حياة للفيدرالية إلا في ظل نظام ديمقراطي. فالاتحاد الفيدرالي ينشا أساسا حيث يوزع الدستور الاتحادي وظيفة الحكم بين الحكومة المركزية والأقاليم وبذلك تتمتع الأقاليم باستقلال دستوري وتنظيم ذاتي أي الاستقلال في وضع القواعد التي تحكمها كما تتمتع بحماية دستورية بسبب تحديدها بواسطة الدستور الاتحادي[١٣].

وربما يرجع سبب هذا التأكيد على إن الفيدرالية لا تنسجم مع المركزية بل هي نقيضا لها ردا على بعض الآراء التي جعلت من النظام الذي يأخذ من اللامركزية الإدارية نظاما ديمقراطيا في حين انكرت التلازم بين الديمقراطية بين واللامركزية السياسية (الفيدرالية) من جهة ومن جهة أخرى يعود هذا التأكيد على التلازم بين الفيدرالية والديمقراطية، لرفض اعتبار بعض

---

[١٢] نقلا عن محمد هماوندي: المصدر السابق. ص ١٧٣.
[١٣] ثروت بدوي: النظم السياسية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨٥.

الاتحادات التي استندت في تنظيمها للسلطة على المركزية كونها اتحادات فيدرالية ولعل من أهمها الاتحاد السوفيتي السابق.

ففي معرض مقارنته بين اللامركزية الإدارية. واللامركزية السياسية (الفيدرالية) يشير (محمود البنا) بان نظام الإدارة المحلية هو نظام ديمقراطي يهدف إلى تحقيق ديمقراطية الإدارة بإشراك المواطنين في إدارة الشؤون الخاصة بأقاليمهم، وهذه الإدارة شعبية في أصلها وروحها، على حد قوله(وتتطور في العادة نحو مزيد من الحريات المحلية ووسيلتها في تحقيق ذلك هي الانتخابات. أما نظام اللامركزية السياسية (الفيدرالية) فلا تلازم بينها وبين الديمقراطية فقد يرجع أصلها إلى عوامل تاريخية أو عوامل القوة والقهر وكما أنها قد تأخذ بنظام في الحكم وفي الإدارة بعيد عن الديمقراطية حكم فردي أو أسلوب مركزي في الإدارة إلا انه يعود ليقرر على انه ليس ثمة ما يمنع من أن تأخذ الدولة الفيدرالية بنظام الإدارة اللامركزية وهذا يكون أكثر اتفاقا مع طبيعة النظام الفيدرالي[١٤].

غير إن مبدأ الديمقراطية وتطبيقه في أي نظام فيدرالي يتجه بطرق مختلفة ليس إلى اختصاصات في الوظيفة الإدارية لوحدها. كما في دولة مركزية موحدة أو في دولة تأخذ بنظام اللامركزية الإقليمية، بل انه يعمل على تحقيق قدر اكبر من الاختصاصات يتعدى الوظيفة الإدارية ويتجه نحو الاختصاصات التشريعية والسياسية فبمقتضى النظام الفيدرالي تتمتع الأقاليم بإدارة شؤونها العامة والخاصة بإرادتها الحرة، وكذلك الاشتراك في السلطات الفيدرالية المركزية[١٥]. ولهذا هناك من ينفي عن الاتحاد السوفييتي السابق صفة النظام الفيدرالي، وفي أحسن الأحوال يطلقون عليه نظاما خاصا[١٦]. فالاتحاد السوفيتي السابق كان دولة موحدة متعددة القوميات وذات نظام إداري مركزي

---

[١٤] **محمود البنا: النظم السياسية. سس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية. دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤-١٩٨٥، ص ١٥٥-١٥٦.**

[١٥] **محمد بكر حسين: الفيدرالية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٩٤-٦٠٦.**

[١٦] **إحسان حميد المفرجي وآخرون. مصدر سابق، ص ١٢٥.**

نظرا للوحدة الإيديولوجية والتنظيمية والاقتصادية في كل جمهوريات الاتحاد وأقاليمه كما إن دستور ١٩٧٧ كان يقرر الرقابة لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء الاتحاديين على قرارات الجمهوريات كما تتحقق الوحدة بصفة خاصة بوجود حزب "وحيد" تميز بتنظيمه المركزي وهيمنته على مؤسسات الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية واستئثاره بكل المناصب في الاتحاد والجمهوريات والأقاليم والمناطق القومية[١٧].

لهذا تعجب الفقيه "بيردو" حول كيفية دمج فكرة الديمقراطية بالمركزية في ظل نظام اتحاد الجمهوريات السوفيتية السابقة فقد ذكر إن أصعب مادة واعقدها أدخلت إلى الدستور عام ١٩٧٧ هي المادة الثالثة التي تشير (يبنى تنظيم نشاط الدولة السوفيتية وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية....إلزامية قرارات الهيئات الأعلى للهيئات الأدنى وتجمع المركزية الديمقراطية بين القيادة الواحدة والمبادرات والنشاطات الخلاقة والمحلية ومسؤولية كل هيئة من هيئات الدولة وكل إداري عن العمل المعهود به). وأشار في معرض نقده لهذه المادة بقوله (والواقع انه كيف يمكن التوفيق بين هذا النظام وبين الحرية النسبية للمجتمعات المحلية في القاعدة التي بمقتضاها تكون القرارات الصادرة من المجلس الأعلى للسوفيت ملزمة للمجتمعات أي الولايات الفيدرالية(وله أيضا حق إلغاء جميع القرارات الصادرة من تلك الولايات)[١٨]. كذلك هناك من وجه سهام النقد للفيدرالية التي كانت مطبقة في الاتحاد السوفيتي السابق) وهذا ما نجده موضع إشارة كلا من "فر كسون" و "ماكهنري" بالقول (إن الشكل الاتحادي (الفيدرالي) لا يعني إن روح نظام الحكم الاتحادي هي التي تسود فالاتحاد السوفيتي وأي حكم يعتمد على النزعة المسيطرة لكبار رجال الدولة قد يبدو لها مظهر الاتحاد في حين إن كثيرا من

---

[١٧] **محمد بكر حسين: مصدر سابق، ص ١٢٤.**

[18] **John H.Ferguson & E.Mchenry.، Elements of American goverment. London. 1985. P 41.**

الشواهد تدل على أن نظام الحكم فيها كان دكتاتوريا)[١٩]. فالثابت في النظام الفيدرالي أن يحتفظ كل إقليم لنفسه بقدر من الاستقلال الذاتي) وبذلك تكون الفيدرالية قرينة الديمقراطية.

ثالثا: الفيدرالية وحكم الأغلبية

قد يقال إن الديمقراطية كأسلوب للحكم تقوم على تطبيق مبدأ حكم الأغلبية وهذا صحيح في الدول التي لا تعاني من التمايز القومي والاثني غير إن الأمر يختلف تماما في الدولة متعددة القوميات والجماعات القومية والاثنية فتطبيق مبدأ حكم الأغلبية في مثل هذه الدولة من شانه أن يبعد كل الأقليات باعتبارها (أقلية) عن المشاركة بالحكم لكونها لا يمكن أن تحقق أغلبية عددية وستبقى خاسرة وهذه الخسارة ليست بسبب الدكتاتورية أو حكم الأقلية وغياب إرادة الشعب بل هذه الخسارة نتيجة تطبيق مبدأ ديمقراطي يؤكد على الالتزام بقاعدة إرادة الشعب وحكم الأكثرية ولذلك تقدم الفيدرالية في مثل هكذا دولة تتميز بالتعدد القومي والاثني، الحل للإشكالية الناشئة عن تطبيق مبدأ إرادة الشعب وحكم الأغلبية. ويوضح "واتس" ذلك بقوله إذا فسرت الديمقراطية بطريقة بسيطة على أنها حكم الأغلبية فانه دون شك يكون أي نظام فيدرالي إذا قام بتقييد السلطة القضائية للحكومة الفيدرالية ومن خلال إنشاء وحدات مكونة من الحكومة تتمتع بسلطة قضائية على بعض الأمور يقوم بوضع قيود دستورية على نطاق عملية صنع القرار عن طريق أغلبية عامة داخل الكيان المدني والواضح ان الأنظمة الفيدرالية بما لها من توزيعات دستورية للسلطة هي صورة من صور الحكم الدستوري المقيد[٢٠]. ومن ناحية أخرى يمكن القول بان الأنظمة الفيدرالية تعزز حكم الأغلبية الديمقراطي بإعطاء الفرصة للمجموعات المكونة للفيدرالية التي تشكل أغلبية في مناطقها

---

[19] **Ibid. P 41.**

[٢٠] **رونالد ل. واتس؛ نظمة الفيدرالية. مصدر سابق، ص ١٤٨-١٤٩.**

لاتخاذ قرارات حول الأمور ذات الاهتمام الإقليمي بحكم الأغلبية ومن هذا الجانب فان الفيدرالية تمثل ديمقراطية مع إضافة حيث تنص على حكم الأغلبية فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك في جميع أنحاء الكيان المدني علاوة عن حكم الأغلبية داخل أقاليم الاتحاد الفيدرالي عندما تتعامل مع أمور لها أهمية خاصة بالإقليم[٢١]. وهذا من شانه أن يعزز مبدأ حكم الأغلبية الذي يشكل إحدى دعائم الديمقراطية بحيث يمكن القول إن الفيدرالية تقود إلى الديمقراطية.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بالتوافق بين قيم الفيدرالية وقيم الديمقراطية كون الديمقراطية لا تقوم فقط على حكم الأغلبية ولكنها أيضا تؤكد على الدستورية وعلى حكم القانون واحترام الأقليات وتوزيع السلطة. وبذلك تكون الديمقراطية الشرط المسبق لأي نظام سياسي فيدرالي فعال يعتمد على احترام المعايير الدستورية وحكم القانون واحترام الأقليات وروح التسامح والتوافق ومن جانب آخر فان الفيدرالية تعزز القيم الديمقراطية عن طريق التأكيد على الشرعية الديمقراطية لكل من الحكومات الفيدرالية وحكومات الأقاليم المكونة للفيدرالية التي تنتخب مباشرة من قبل الشعب وتكون مسؤولة أمامه وهي بذلك تكبح التفرد بالسلطة من خلال توزيعها بين مراكز متعددة لصنع القرار داخل الكيان السياسي. مع ذلك يجب التأكيد بان العبرة ليست بالهياكل البنائية المجردة فالفيدرالية لا تنحصر في مؤسسات الدولة ووجودها كبرلمان اتحادي وآخر إقليمي ودستور يحدد العلاقة بين المركز والأطراف ومحكمة دستورية تنظر في الأمور الخلافية كما ان الديمقراطية ذاتها ليست شكليات دستورية كما لا تتحقق في مشاركة الأحزاب في التنظيمات السياسية كالجبهات والتحالفات ولا بوجود برلمان أو مجلس وطني وإجراء انتخابات دورية فربما تكون كل هذه مجرد شكليات تزين واجهة الحكم فالديمقراطية وكذلك الفيدرالية هي موضوع وليس شكل ممارسة حقيقية وليست مجرد

[٢١] **نفس المصدر، ص ١٤٩.**

شكليات فكلاهما يتطلبان وعيا بأهميتهما وقناعة بنجاعتهما في إعلاء قيم الحرية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وبالتالي فان إشاعة الوعي الديمقراطي والفيدرالي وثقافتهما هو صمام أمان لمنع تحريفهما وتزييفهما عن مقاصدهما الحقيقية.